

Distr.  
GENERAL

CEDAW/C/GEO/1/Add.1  
16 April 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN

# اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨  
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الأولية للدول الأطراف

جورجيا\*

هذه الوثيقة لم تحرر.

\*

معلومات تتعلق بتقديم التقرير الأولي لجورجيا  
عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز  
ضد المرأة إلى الأمم المتحدة

١ - شهدت الفترة المنقضية منذ تقديم التقرير الأولي لجورجيا عن تطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الأمم المتحدة حدوث تغييرات في بلدنا مست أهم مجالات حياة المجتمع، واتخذت في معظمها طابعا اقتصاديا، وبالتالي اجتماعيا. وفضلا عن ذلك، تعرضت الأوضاع السياسية لبعض التحولات.

٢ - وقد أنزلت الأزمة المالية التي عمت منذ النصف الثاني لعام ١٩٩٨ معظم بلدان العالم واشتدت حدتها في روسيا، ضربات موجعة بالدول التي قامت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أيضا. ولم تسلم جورجيا من الهزات العنيفة للأزمة. فقد تسببت الأزمة المالية، ثم أزمة الميزانية التي أعقبتها، في انخفاض قيمة العملة الوطنية (اللار) بنسبة ٥٠ إلى ٧٠ في المائة، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات. واتخذ العجز عن منح العاملين والمتقاعدين رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية الهزيلة أصلا ضمن مخصصات الميزانية طابعا يندرج بالخطر، حيث بلغت مدة التأخير في بعض أنحاء البلاد ستة أشهر وأكثر. ومع نهاية عام ١٩٩٨، بلغ حجم مديونية الدولة من رواتب العاملين ومعاشات المتقاعدين ما يزيد على ٩٠ مليون لار، رحلت كلها إلى ميزانية ١٩٩٩. ولم يعتمد البرلمان ميزانية الدولة للعام الحالي سوى في نهاية شهر آذار/مارس، الأمر الذي زاد من تعقيد حسم مسألة سداد الدين المستحق على الدولة للمواطنين. وبالنظر إلى ما أصاب النظام المالي ونظام تحصيل الضرائب من تدهور بسبب ما بهما من علة مزمنة، يتضح لنا حجم الصعوبات التي تعانيها الدولة في تصريف شؤونها. وتشمل فئة العاملين الأكثر تضررا الأطباء والمعلمين، الذين تمثل المرأة، بصورة تقليدية، القسم الأعظم منهم. هذا بجانب أن المرأة تشكل أيضا الجزء الأكبر من المتقاعدين.

٣ - ولا ينتظر، في الواقع، رصد أي موارد خاصة في ميزانية العام الحالي لحل مشاكل المرأة، باستثناء مبلغ ٧٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة تمثل حصة المشاركة في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المرأة في التنمية". ولم تخصص الدولة أية موارد إضافية لتنفيذ المهام المدرجة في خطة العمل، والتي كان من الواجب تنفيذها، خصما على بنود متخصصة في الميزانية، بمساعدة الوزارات المختصة والسلطات المحلية والمؤسسات الحكومية. وتبذل الآن جهود لالتماس موارد من مصادر أخرى.

٤ - ويعد العمل على تحقيق استقلال المرأة اقتصاديا ونمو نشاطها في الأعمال الحرة عملية طويلة ومعقدة. فقد اتضح أثناء تنفيذ عملية الخصخصة في البلاد أن المرأة ليست في وضع يمكنها من امتلاك أية مؤسسات ضخمة. وكان وجودها في أحسن الأحوال يتمثل في ملكية مؤسسات صغيرة في مجال الخدمات لا تملك إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية كبيرة، وما إلى ذلك. ومن هنا تتضح ضرورة اتباع

سياسة هادفة موجهة نحو مراعاة عامل نوع الجنس في كافة جوانبها. كما أن الأوان قد آن لوضع برنامج حكومي خاص تكون أهم مكوناته تنمية مشاركة المرأة في قطاع الأعمال الحرة.

٥ - وبغض النظر عن تأزم الوضع في البلد بصورة لا تسمح بالعمل، بالقدر الواجب، على تحقيق المساواة الحقة بين الجنسين وتعزيز النهوض بالمرأة، يجب التنويه إلى أن هناك خطوات محددة تتخذ في هذا الاتجاه، ولا سيما من حيث حماية حقوق وحرريات المرأة، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في مجال حماية الحقوق، يعامل في جورجيا كأولوية على مستوى الدولة. ويحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية هنا تنفيذ "منهاج عمل بيجين" الذي يعتبر بلدنا أنه ملزم بتنفيذ توصياته. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي صدور المرسوم الرئاسي رقم ٤٨ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ بشأن "تشكيل لجنة لوضع سياسة حكومية في مجال النهوض بالمرأة". وضمت اللجنة، التي يرأسها نائب أمين مجلس الأمن القومي الجورجي لشؤون حقوق الإنسان، في عضويتها عناصر نسائية لها دور أساسي في الحياة الاجتماعية والسياسية بالبلاد، تسع منهن يمثلن منظمات غير حكومية.

٦ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أصدر رئيس جورجيا مرسوماً أقر فيه خطة العمل التي رسمها بلدنا لتحسين وضع المرأة خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠. وهذه الخطة تغطي أهم المشاكل التي تمس المرأة، وتضع إجراءات محددة وأطر زمنية للتنفيذ. ويمكن الاستدلال على توجهات العمل الرئيسية من الأولويات المذكورة في الخطة، ولا سيما:

- إقامة آليات مؤسسية تستهدف أقصى قدر ممكن من استيعاب وتفعيل عنصر المرأة؛
- زيادة مشاركة المرأة وتعزيز دورها في عملية صنع القرار، عن طريق رفع نسبة تمثيلها في أجهزة السلطة؛
- اتباع سياسة اقتصادية موجهة نحو تشجيع استقلال المرأة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق؛
- المرأة والفقير: (منع ارتفاع مستوى الفقر بين النساء في ظروف فترة التحول)؛
- المرأة والنزاعات المسلحة: ويعني ذلك مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، ودورها في حماية حقوق المرأة؛
- المرأة وتحسين صحتها، من منطلق تطوير نظام حماية صحة المرأة بصفة عامة، والفئات الأكثر عرضة للتأثر بصفة خاصة؛

- حقوق المرأة، من زاوية تطوير التشريعات ومنع التمييز بسبب نوع الجنس.

وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه الخطة، رغم أن الصعوبات الاقتصادية التي أشير إليها آنفا قد تترك بصماتها على معدلات تنفيذ الخطة ككل.

٧ - وفي عام ١٩٩٨، اكتمل تنفيذ المشروع المشترك بين حكومة جورجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المرأة في التنمية"، الذي يبين مدى جدية اهتمام قيادة البلاد بمشاكل المرأة.

٨ - ولا تزال مشكلة عدم كفاية تمثيل المرأة على مستوى "صنع القرار" قائمة، رغم ما يلاحظ من تحرك نحو الأفضل، حتى بالمقارنة مع الوضع الذي تم عرضه في التقرير. فاليوم تتربع المرأة على رأس وزارتين، هما وزارة الإيكولوجيا وحماية البيئة، ووزارة التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية. وفي أول انتخابات لأجهزة الحكم المحلي تجرى في تاريخ جورجيا بعد الاستقلال، فازت المرأة بـ ٣٤٢ مقعدا بالبرلمان أي بنسبة ١٢,٥ في المائة). وبرغم أن هذا ليس بالشيء الكثير، فإن ما يسترعي الانتباه هو أن أحد أهم المناصب في الجمعية التشريعية للعاصمة الجورجية تبليسي تشغله امرأة. ومن الجدير بالذكر أن تبليسي يعيش فيها ثلث سكان البلد تقريبا. كذلك، توجد امرأة في أحد مقاعد نواب مستشار الدفاع الشعبي (أمين المظالم) في جورجيا.

٩ - وأصبح موضوع إنشاء وزارة لشؤون المرأة ضمن جهاز السلطة التنفيذية في جورجيا، وما يستتبع ذلك من إنشاء وحدات مناظرة بالمؤسسات الحكومية، مثار نقاش القيادة العليا بالبلاد. ولا شك في ضرورة إنشاء وزارة من هذا القبيل. غير أن ما يقف في طريق حسم هذه القضية هو مشاكل الميزانية، التي تحول دون اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لذلك. يضاف إلى ذلك موضوع آخر لا سبيل إلى حذفه من بنود جدول الأعمال، وهو أن قيادة البلاد تعتزم إنشاء وزارة شؤون المرأة عقب انتخابات الرئاسة التي من المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠.

١٠ - أما أكثر الأمور إيلا ما لنا فهو استمرار النزاعات الداخلية التي أدت إلى ظهور مجموعة ضخمة من النازحين، معظمهم من أبخازيا، تشكل الفئات المستضعفة، ومن ضمنها النساء، القسم الأكبر منهم. وتلقي مشكلة عودتهم إلى أوطانهم، التي لم تحل بعد، عبئا ثقيلا على الدولة. وعادة ما يعمل وفود أعداد ضخمة من النازحين على إيجاد طائفة كبيرة من المشاكل. وبالنسبة للمرأة، فإن مشاكل المحافظة على الصحة تأتي على رأس القائمة. وفي ما يختص بوضع المرأة في أبخازيا، لا يسعنا القول إلا إن هذه المنطقة تقع، بحكم الواقع، خارج حدود السلطة الإقليمية لجورجيا، وأنه لا تتوافر لدينا أي سبل لحماية حقوقهن، مثلما هو الحال بالنسبة لحقوق كل مواطنينا الذين يعيشون في الإقليم المشار إليه آنفا.

١١ - وكما جاء في التقرير السنوي الأول لمستشار الدفاع الشعبي (أمين المظالم) في جورجيا بشأن حالة حقوق الإنسان في البلاد لعام ١٩٩٨، كان لعملية التحول إلى اقتصاد السوق تأثير قوي بشكل خاص على

المرأة، حيث انخفض المجموع الكلي للنساء الاثني تشملهن الميزانية بنسبة ٦٠ في المائة، بينما يقف المؤشر الموازي لذلك بالنسبة للرجل عند ٢٩ في المائة. ويتراوح الفرق في الأجور، بناء على نوع الجنس، بين ١٢ و ٢٠ في المائة لغير صالح المرأة في مجالي التعليم والصحة، ويصل هذا الفرق إلى ٣٠٠ في المائة في مجال البناء. وحسب بيانات أمين المظالم، يبلغ متوسط أجر المرأة في الميزانية ٢٦ لاري، بينما يبلغ متوسط أجر الرجل ٥٢,٥ لاري، أي ضعف أجر المرأة. وفي القطاع غير الحكومي، يبلغ متوسط أجر المرأة الشهري ٤٦,٧ لاري وأجر الرجل ٨٤,٤ لاري (بفارق يزيد على ٨٠ في المائة). ويبدو هذا التباين أكثر وضوحا لدى فئة "الأعمال الحرة"، حيث يبلغ متوسط دخل المرأة ٤٦,٩١ لاري بينما يبلغ متوسط أجر الرجل ١٤١,٦ لاري.

١٢ - وفي عام ١٩٩٧، توفيت في جورجيا ٣٢ امرأة أثناء الوضع. وفي عام ١٩٩٨، ارتفع هذا المؤشر إلى ٣٧ (بيانات أمين المظالم).

-----